

كيف تُبنى الدولة العراقية وفق المادة الثالثة من دستور ٢٠٠٥؟ إجابة من منظور فلسفة السياسة

أ.م.د. قيس ناصر راهي
جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي
gais.rahai@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م وفق المادة الثالثة من دستور سنة ٢٠٠٥م، التي تضمنت القول بأن (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)، وقد ارتبطت المناقشة بشكل النظام السياسي العراقي. وتضمنت إشكالية البحث مناقشة إمكانية بناء هوية عراقية جامعة تحافظ على الهويات الفرعية، مع إعادة بناء الهويات الفرعية ضمن إطار الهوية العراقية الجامعة. وارتبط موضوع البحث بالاشتغال على الاعتراف بالتنوع الثقافي في العراق والسياق السياسي الذي مرّ به سواء ما قبل سنة ٢٠٠٣م أو ما بعدها، مع الإشارة إلى الفهم المستند إلى المرجعية الفلسفية السياسية لتعدد الهويات وتأثيرها على بنية الدولة. لهذا كان البحث عبارة عن محاولة تقديم إجابة فلسفية سياسية في سياق إجابات متعددة تنتمي إلى إجابة واحدة، إذ إنّ الاشتغال الفلسفي في مجال السياسة يرتكز إلى أرث فلسفي يمتد لآلاف السنين، قد عبّر عنه تاريخ الفكر الفلسفي السياسي منذ النصوص التأسيسية مع افلاطون وحتى وقتنا الراهن.

الكلمات المفتاحية: فلسفة السياسة، العراق، التنوع الثقافي، الهوية، الدولة، الدستور.

How was the Iraqi country built by Article 3 of the 2005 Constitution? An answer from the perspective of political philosophy

Asst. Prof. Dr. Qais Nasir Rahai
Iraq- University of Basrah- Basrah and Arab Gulf Studies Center

Abstract:

The article aims to study the building of the Iraqi state after 2003 by Article 3 of the 2005 Constitution, which included the statement that (Iraq is a country of multiple nationalities, religions, and sects), and the research was linked to a discussion of the shape's Iraqi political regime. Among the research questions, as Can we build a national identity that preserves sub-identities? And can we rebuild our sub-identities within the framework of national identity? The research aimed to work on recognition of cultural diversity in Iraq and its political context, whether before or after 2003. It was based on the political philosophical reference of multiple identities and their impact on the structure of the country. Therefore, the research was an attempt to provide a political philosophical answer in the context of multiple answers that belong to one answer.

Keywords: political philosophy, Iraq, cultural diversity, identity, state, constitution.

DOI: <https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i61.15980>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي.



المقدمة:

اعتمدت الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م لاسيما في دستور سنة ٢٠٠٥م القول بأن العراق يحتوي تنوعاً ثقافياً، إذ ذُكر في ضمن المادة الثالثة (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)، وتأتي هذه المادة في سياق الأحداث المفصلية للدولة العراقية، إذ إنَّ حدث ٢٠٠٣م قد أثار مناقشات حول شكل النظام السياسي، ليس في مجال الإطار النظري فقط، على الرغم من قلتها، إنّما امتدت إلى الممارسات السياسية أيضاً.

إن فرضية البحث اعتمدت القول بأن صورة العراق بعد ٢٠٠٣م تمثلت عبر الجماعات أو المكونات المختلفة، وفي الوقت نفسه، لا توجد جماعة قادرة على تحديد ما الذي ستكون عليه الهوية العراقية؟ وهذه إشكالية لم يتم إيجاد الحل لها على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على تغيير النظام السياسي في سياق التحول نحو الديمقراطية، وبالتأكيد إنّ مناقشة موضوع حضور الجماعات في المشهد السياسي لم يكن منفصلاً عن مناقشة النظام السياسي قبل ٢٠٠٣م وعلاقته بالهوية.

إنَّ فهم تشكيل العراق بعد ٢٠٠٣م، على وفق الاعتراف بالجماعات المتعددة، يتطلب مراجعة دقيقة للسياق التاريخي والاجتماعي الذي أنتج، ولا يُفهم من خلال سياق ما بعد سنة ٢٠٠٣م فقط، وهذا القول ينسحب على إشكالية أخرى مرتبطة بتشكيل هوية جامعة تعبر عن تنوع ووحدة الشعب العراقي مع التأكيد إنّ تشكيل الهوية الجامعة عبر اعتماد التعدد يختلف عن السلوك الاقصائي، لأنَّ التعدد مصدر قوة للدولة في كثير من الأحيان. وما تم ملاحظته إنّ الحكومات العراقية لم تعمل على تقديم إجابة جامعة عن سؤال من نحن؟ إجابة تكون جامعة فعلاً لجميع المنتمين للأديان والمذاهب والقوميات في العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقتنا الراهن.

إنَّ إشكالية البحث كما مرَّ ذكرها سابقاً البحث في هذا السياق يحمل تحديات كبيرة، تتمثل بمدى إمكانية تشكيل هوية عراقية جامعة تحافظ على الهويات الفرعية، وفي الوقت نفسه، إعادة بناء وتشكيل الهويات الفرعية ضمن إطار الهوية العراقية الجامعة، والقول بأنَّ الدولة تحتوي تنوعاً ثقافياً يستدعي إعادة التفكير في مفاهيم مرتبطة بعملية بناء الدولة بشكل عام، إذ إنّ قوة الدولة لا تعني وجود هوية واحدة تُفرض على الجميع من ديانة أو طائفة أو قومية سائدة، ولا تعني عملية استقرار الدولة أن تكون الأقلية مستضعفة تحت سيطرة الأغلبية، ولا يعني القول بالتعدد تقاسم السلطات والوزارات على وفق الانتماء الجماعاتي. وهذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة تفكير لضمان الفهم الصحيح المستند إلى المرجعية الفلسفية السياسية لتعدد الهويات وتأثيرها على بنية الدولة.

ارتكز البحث في منهجيته إلى فلسفة سياسة ومفاهيمها، التي حددت مسار البحث المتمثل بفهم السياق السياسي الذي أدى إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي في العراق سواءً أكان ما قبل سنة ٢٠٠٣م أم ما بعدها، وينبغي الاعتراف إنّ الاشتغال على هكذا موضوعات، يجعل الباحث يعيش صراعاً داخلياً، فمن جهة، ينبغي أن يسعى للاهتمام في كل ما له علاقة فلسفية في البحث، من

أجل اثبات راهنية الموضوعات الفلسفية وقدرتها على الاشتغالات المعاصرة. ومن جهة أخرى، محاولة أن يكون الاشتغال قريباً من الواقع ومحاولاً المساهمة في التفكير بهكذا موضوعات، التي تشغل الساحة الفلسفة العالمية من جانب، والساحة المحلية من جانب آخر، لهذا كان البحث عبارة عن محاولة تقديم إجابة فلسفية سياسية عن سؤال بناء الدولة العراقية وفق المادة الثالثة من دستور ٢٠٠٥م في سياق إجابات متعددة تنتمي إلى إجابة واحدة، مع الإرتكاز إلى فلسفات سياسية متعددة وفق هيكلية تم تقسيم البحث بناءً عليها، مثل: فلسفة السياسة منطلقاً للإجابة، والتفكير في الدولة المصطنعة، الاعتراف بالتنوع لا يعني الطائفية، وضرورة إعادة التفكير بالهوية والمواطنة، وضرورة سيادة خطاب ثقافي يؤمن بالتعدد، فضلاً عن الحرب على تنظيم داعش الارهابي ودورها في توحيد العراقيين .

أولاً/ فلسفة السياسة منطلقاً للإجابة:

إنَّ الاشتغال الفلسفي في مجال السياسة يرتكز إلى أرث فلسفي يمتد لآلاف السنين، قد عبّر عنه تاريخ الفكر الفلسفي السياسي منذ النصوص التأسيسية مع افلاطون وحتى وقتنا الراهن، وفي هذا السياق المنهجي لدراسة الموضوعات السياسية من منظور فلسفي، يمكن الإفادة من القواعد العامة التي وضعها ارسطو في نقده للنظريات والدساتير الرئيسية، من خلال دراسة نظام الدولة ودراسة الدساتير التي تخيلها أشهر الفلاسفة، من أجل الكشف عما هو خير وقابل للتطبيق، وكذلك البحث في عيوب الدساتير الموجودة (ارسطو، ٢٠٠٩، ص ١٣١)، والمهمة الأخيرة تتسق مع جهد الفلسفة السياسية، الذي يتمثل في مهمتين رئيسيتين: أولاً، التقييم النقدي للمعتقدات السياسية، وثانياً، توضيح وتنقية المفاهيم المستعملة (هيوود، ٢٠١٣، ص ٢٨) .

إنَّ عملية فهم ونقد نظام سياسي يعترف بالتنوع بحاجة إلى إطار فلسفي سياسي يرجع إليه لمساندة تحقق التنوع الفعلي، وهذا الموضوع قد اشتغلت عليه الفلسفة السياسية المعاصرة، على وفق ضمان حقوق كل الجماعات، مع وضع آليات لتشكيل هوية جامعة والمسألة التي يعتمدها الباحث إنَّ الإطار النظري في الدراسات السياسية العراقية لم يكن بحجم التحول الذي شهده العراق، لهذا فالعديد من الأسئلة المرتبطة بماذا بعد الاعتراف بهذا التنوع؟ لم تتوفر لها إجابات في الفكر المحلي، مع أهمية الدراسات والرؤى التي قُدمت لفهم الدولة العراقية سواءً لمرحلة قبل أم بعد ٢٠٠٣م، وذلك لسبب رئيس يتمثل بالقول إنَّ الإطار النظري للدولة بطبيعته، عادة ما يحتاج إلى جهود مؤسسية تجمع باحثين من اختصاصات مختلفة، مثل: فلسفية، وسياسية، وقانونية، واجتماعية، وتاريخية، وأدبية، وفنية، ونفسية، واعلامية وغيرها من التخصصات الأخرى، لصناعة مشروع فكري يُسهم في بناء إطار نظري لهوية جامعة تحتوي الهويات الفرعية، وهذا الأمر على حد علم الباحث لم يتحقق وبقيت الجهود فردية لبعض الباحثين .

إنَّ فهم الدولة يمكن تقسيمه على وفق موضوعات (الهدف، والتطور، والوظيفة)، وذلك بالرجوع إلى عبدالله العروي، لاسيما في كتابه مفهوم الدولة، فموضوع هدف الدولة يقترب من الفلسفة، ومن يشغل على موضوع التطور يقترب من منهج المؤرخين، أما من يناقش وظيفة

الدولة ويحلل آلياتها الاجتماعية، فيقترب من علم الاجتماع (العروي، ٢٠١١، ص ٨-٩). ومن الأسئلة التي تُطرح هل يُمكن الحديث عن الدولة حسب مقتضيات مفهومها لا عن أية دولة قائمة؟ بتعبير آخر هل هذا التمييز ممكن في حياتنا؟ فمن يفرق بين الدولة القائمة والدولة في ذاتها على رأي العروي يقول لا محالة دولتي هي الدولة في ذاتها (العروي، ٢٠١١، ص ٣٥). وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أنَّ الفلسفة السياسية تأتي غالباً من التفكير باضطرابات دولة محددة (غيتون، ١٩٨٥، ص ٧٢) و"مهمة الفلسفة هي تفسير الواقع من حولنا تفسيراً عقلياً، والتفسير العقلي يعزز إبراز الوقائع المفككة في صورة عقلية مترابطة" (إمام، ٢٠٠٧، ص ١٥٧) وبتعبير هيجل: "مهمة الفلسفة أنَّ تفهم ما هو موجود، وإنَّها عصرها ملخصاً في الفكر" (هيجل، ٢٠٠٧، ص ٨٨) والفلسفة السياسية فرع من فروع الفلسفة يحاول تقديم الإجابات الشافية عن الأسئلة السابقة، وبعبارة موجزة إنَّ الفلسفة السياسية هي التحليل المعياري للمؤسسات الاجتماعية، وتحاول أنَّ تُحدد المعايير المناسبة التي تُمكنها من الحكم على المؤسسات بأنها جيدة أو سيئة، عادلة أو ظالمة، ولا شك أنَّ هذا الحكم يحتاج إلى العلوم الاجتماعية من: السياسة، والاجتماع، والأنثروبولوجيا وغيرها (برينن، ٢٠١٩، ص ١٥). وهذا الأمر تم ملاحظته بشكل واضح في دراسة الباحث للموضوع، إذ تم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات الاجتماعية التي تُعنى في الشأن العراقي من أجل تشكيل إجابة فلسفية سياسية عن كيفية بناء الدولة وفق الاعتراف بالتنوع الثقافي.

ثانياً- الإجابة الأولى / التفكير في مفهوم الدولة المصطنعة

يصف بعض الباحثين الدولة العراقية بالدولة المصطنعة أو المخترعة في سياق الحديث المرتبط بالهويات مثل توبي دوج في كتابه اختراع العراق واريك دافيس وجاريت ستانسفيلد وشيركو كرمانج وآخرون من بعض الباحثين العراقيين، إذ عدوا العراق كياناً مصطنعاً أوجده البريطانيون وجرى تصنيع هويته خلال عملية تكوين الدولة (كرمانج، ٢٠١٧، ص ٨٤)، وهذا الرأي ذكره بعضهم من أجل بيان هشاشة الدولة وهويتها، وفي المقابل من ذلك، يمكن تأكيد القول أنَّ الدول ليست طبيعية، إنَّما هي كيانات سياسية اصطناعية، تنشأ وتبقى بمبررات أخلاقية أو أيديولوجية، وتتضمن مبررات مشتركة، مثل: التاريخ أو التجارب المشتركة للشعب الذي يعيش داخل إقليم محدد أو ينتمي إلى عرقية واحدة، أو إلى مجموعة من المبادئ الأخلاقية والدستورية المتينة (درايزك، ٢٠١٣، ص ٢٧)، وفي الوقت نفسه، هي ظاهرة اجتماعية أساسية وهذا يعني الوقوف على أرضية الواقعية المطلوبة في كل بحث علمي (العروي، ٢٠١١، ص ٢٢)، والهوية الوطنية في مجتمعات ما قبل الحداثة، لم تحظ بهذه الدرجة من الأهمية، إذ كان الحضور القوي للهوية الدينية أو العرقية، بمعنى آخر إنَّها ارتبطت بوجود الدولة في العصر الحديث (باريك، ٢٠١٣، ص ٩٩).

وينبغي ملاحظة إنَّ الجماعات البشرية مختلفة فيما بينها، عن طريق ثقافتها وطرق معيشتها (البيرن، ٢٠١٧، ص ٣٠٨)، وتستعمل مفردات، مثل: الجماعات، والشعوب، والأقليات

للإشارة إلى من تتحدد هويتهم بلهجة، أو أرض، أو تاريخ مشترك (البيرن، ٢٠١٧، ص ٣٠٩)، وإنَّ الكيان السياسي للدولة المُعبر عنه بهويتها، يُمكن تشكيله أو اصطناعه من خلال وضع مبادئ دستورية تنظم ذلك، ومن ثم فإن جميع الدول الحديثة تُعتبر مصطنعة.

وإن العراق موجود قبل قيام الدولة القومية الحديثة، إذ لوحظ أنَّ اسم العراق لم يظهر في القرون الإسلامية المبكرة مصطلحاً مستقلاً، وإنما مرَّ بتدرج إلى أن استقر أخيراً، إذ شاع أولاً استعمال لفظ (العراقيين) أي الكوفة والبصرة، من ثم تطوّر في العصر العباسي الثاني إلى عراق العرب وعراق العجم، ويبدو على رأي أحد الباحثين أنَّ العراق كان هو الاسم الأكثر شيوعاً عند الفاتحين فكان اللفظ السائد هو سواد العراق (الكعبي، ٢٠١٨، ص ٨٣-٨٥). وهو ليس مصطلحاً يقتصر استعماله على الوثائق الرسمية فحسب، إنّما جزءاً من مفردات أهل الولايات الثلاث (البصرة، وبغداد، والموصل)، أما عن غياب بُعده السياسي، فهذا يعني إنّهُ لم يكن له طابع تعبوي قبل عام ١٩١٨م، وبعبارة أخرى، إنّ التشكيك في اصطناعية المصطلح كإطار مرجعي، على رأي أحد الباحثين، كان نتيجة لعدم حضوره سياسياً، فضلاً عن ذلك إنّ حياة الناس سابقاً لاسيما في الحقبة العثمانية، قد ارتبطت بواقعهم المحلي، مثل: سكة بغداد، أو البصرة، أو الفرات الأوسط، أو الموصل، إلا إنّهم بلا شك كانوا مُدركين بأنهم ينتمون لأفق أوسع هو العراق (Haddad, 2012, p.4) وإن بعض الباحثين يركزون كثيراً على الدولة العراقية المصطنعة، إلى الحد الذي يظن فيه القارئ إنّ مصطلح العراق تم استحضاره من قبل شركة تسويق تجارية في سنة ١٩٢١ م بناءً على طلب القوى الاستعمارية (Haddad, 2012, p.21).

وبناءً على ما تقدم، ينبغي ملاحظة إنّ عملية تأسيس الدولة ليست دائماً ناتجةً عن عوامل اصطناعية مرتبطة بتشكيل كيان سياسي للدولة فحسب، إنّما قد تكون نتيجةً لعوامل ثقافية، وتاريخية، وسياسية، وقيم، وأهداف مشتركة، وهوية مشتركة، تجمع بين سكانها مع وجود التنوع الثقافي والاجتماعي. فالنقاش حول كيفية جمع الولايات الثلاث، التي لكل واحدة منها هوية مختلفة تميزها عن الأخرى في دولة واحدة، بيّن التحديات الكبيرة التي واجهت مؤسسو الدولة العراقية الحديثة، في فهم الديناميات الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وهذا الأمر قد عرقل أيضاً جهودهم في تأسيس دولة قائمة على أسس قوية (Voller, 2017, p.383) مع الأخذ بالاعتبار إنّ عملية إنشاء المؤسسات السياسية لا تتم بين عشية وضحاها، والتطور السياسي بهذا المعنى، يُعتبر بطيئاً لاسيما عند مقارنته مع التطور الاقتصادي الذي يبدو أحياناً متسارع الأوتار (هنتنغتون، ١٩٩٣، ص ٢٣).

أحياناً، إنّ وصف الدولة العراقية بالمصطنعة أو المخترعة -إلى غير ذلك- قد ارتبط بنجاح وفشل عمليتي بناء الدولة والأمة، وهو موضوع قد أثار الكثير من الجدل والاختلاف في تقييمه، ويمكن تلخيص الموقف منه، بالإشارة إلى رُويّتين مختلفتين حول هذه القضية، الأولى، تعتمد القول بأن عملية بناء الدولة والأمة في العراق كانت ناجحة، من خلال ظهور هوية عراقية قوية، فضلاً عن نجاح بناء المؤسسات الحكومية وفق منظور المؤسسات الغربية، وتمكنت الدولة من تحقيق مستوى من الاستقرار السياسي والاقتصادي، أما الرؤية الثانية، فتعتبر العراق ما بعد عام

١٩٢٠م مجرد خدعة أو دولة مصطنعة، وتستند إلى القول بأن الحدود الوطنية والمؤسسات الحكومية تم إنشاؤها بشكل اصطناعي من دون مراعاة للواقع الاجتماعي والثقافي للجماعات العراقية، مع التركيز على الصعوبات والتحديات التي واجهها العراق في تحقيق الوحدة بين مكوناته المتنوعة (ستانسفيلد، ٢٠٠٩، ص ٦٢).

وتعكس الرؤيتان تنوع التفاعلات والتحويلات في تاريخ العراق، وأيضاً تُبيّن الجدل المرتبط بفهم طبيعة الدولة العراقية وهويتها، فالرأي الذي وصف الدولة العراقية بالاصطناعية من أجل التقليل من شأن الانسجام والتقارب بين الجماعات أو المكونات العراقية، قد وقع في أزمة التباس المفاهيم فطبيعة الدول الحديثة كما تُبيّن أنها مصطنعة وظاهرة اجتماعية سياسية، مع تأكيد القول إنّ بعض الأمم استطاعت تشكيل دولها مثلما حصل في أوروبا في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي، إلا إنّ دولاً أخرى قد أنشأت من أمم متعددة، مثل الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وأستراليا، والقائمة طويلة، فهل هي دول مصطنعة لأنها احتوت مجموعات مختلفة؟! فالتنوع الثقافي الموجود في داخل بعض الدول لا يعني الاصطناع أو الاختراع وبتعبير آخر لا يعني الانقسام المجتمعي الذي يُعبر أحياناً عن فشل عملية إدارة التنوع الثقافي، مع الاعتراف بوجود أديان ومذاهب وقوميات مختلفة داخل الدولة العراقية.

أما الرأي الذي يذهب إلى نجاح الدولة العراقية قبل ٢٠٠٣م بتشكيل هوية عراقية جامعة، فهذا الرأي ضعيف أيضاً، فالدولة العراقية قد عانت قبل ٢٠٠٣م، ولاسيما مع نظام حزب البعث في العراق من إقصاء وتهميش لمجموعة مكونات عراقية، وعلى رأي إحدى الباحثات، تعود جذور ضعف الدولة العراقية إلى عملية بناء الهوية السياسية التي عاشتها الدولة أبان دكتاتورية صدام حسين وما بعدها مباشرة (بلايدز، ٢٠٢٣، ص ٣٠) فالأمر لا يرتبط بالاصطناعية أو اختراع الدولة بقدر ما هي سياسات اتخذت الانقسام المجتمعي منهجاً لها، مع منع الاحتفاء بأي تنوع ثقافي، فأقصيت قوميات وأديان ومذاهب عن ممارسة حياتها الاجتماعية وفق هويتها الثقافية.

ثالثاً- الإجابة الثانية / الاعتراف بالتنوع الثقافي لا يعني الطائفية

إنّ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م اعترف بالتعددية الدينية والمذهبية والقومية كقيم أساسية للعراق، وسعى إلى إنهاء حقبة عدم الاعتراف بالتعدد وأكد عملية بناء الدولة وفق احترام التنوع والاختلاف لمحاربة الإقصاء الذي كان مسيطراً في الحقب السابقة، ومع ذلك، ظهرت بعض التحديات في فهم هذه القيم وتطبيقها، إذ فُسر الاعتراف على وفق الفهم الشخصي أو الجماعاتي عبر محاصصة العمل الحكومي وفق مصالح الجماعات التي يمثلونها، وكانت نتيجتها تحقيق مصالحهم الشخصية، إذ أُستعملت مفاهيم التعدد والاعتراف بالاختلاف لتحقيق أهداف خاصة بالجماعات السياسية المختلفة، ومن دون النظر إلى الصالح العام للدولة، فتم تقاسم المناصب العليا وفق الانتماء القومي أو المذهبي.

وتوصف السياسة بأنها عالم منافسة لا يهدأ بين الجماعات وبين انسان وانسان آخر، والمؤسسات السياسية الضعيفة لا تستطيع منع تلك المنافسة، إنّما المؤسسات القوية فقط لها القدرة

على خلق مصالح عامة، وليست جماعية أو فردية، فلمؤسسات السياسية أبعاداً أخلاقية كما إنّ لها أبعاداً بنوية، وتقنّد الدولة ذات المؤسسات السياسية الضعيفة إلى القدرة على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية والأنانية الضيقة (هنتغتون، ١٩٩٣، ص ٣٤-٣٥)، فالمعادلة الجوهرية في عالم السياسة، هي ربط الأخلاق باجتماعيات الدولة، ومتى ما تم التمسك بأخلاقيات الدولة واجتماعيتها تم العمل على تهذيبها، ومتى ما تخلى عن أخلاقياتها اتجهت نحو التوحش، وكلما احتوى المجتمع على جماعات مختلفة كان تحقيق الاجتماع السياسي والمحافظة عليه مرهوناً بأعمال المؤسسات السياسية (العروي، ٢٠١١، ص ٢١١).

وإن المحاصصة الطائفية أو القومية هي تمثيل لأزمة النظام السياسي، وانعكاس لتداعيات متتالية ومؤثرة في جميع نواحي الحياة بعد أن أخذت تترسخ شيئاً فشيئاً، وأصبحت ثقافة سياسية واجتماعية، ودليل على ضعف الهوية وانقسامها، مما سببت الصراعات الطائفية ذات الدوافع السياسية والمصلحية (الحيدري، ٢٠١٩، ص ٤٨)، وليست انعكاساً لواقع اجتماعي معيش، والحال إنّ نظام المحاصصة الطائفية عرقل أي جهود عقلانية لتنمية مستدامة، بإسناد جميع مفصل الدولة إلى عناصر حزبية وطائفية وعرقية مستثنياً الكفاءات والمواهب والإمكانات التكنوقراطية، وهو ما ساعد على انتشار الفساد والمحسوبية (الحيدري، ٢٠١٩، ص ٥١).

وفي الوقت نفسه، لا يمكن التماهي مع الرأي الشائع الذي يقول بأن علامات التخندق الطائفي قد ظهرت مع لحظة ٢٠٠٣م، فهذا الرأي يجانب الصواب وفيه مبالغة، فالذي يمكن اعتباره إنّ تلك اللحظة كانت بمثابة اكتشاف للطائفية الحديثة في العراق (Haddad, 2017, p.101) فما حدث بعد ٢٠٠٣م لم يأت من فراغ، أما القول الرومانسي بأن الطائفية بدأت في ٢٠٠٣م، ولم يكن لها وجود، وإن لا أحد يعرف أو يهتم بمذهب الآخر لأن الاختلاط كان شائعاً وقتها، فهذا نوع من المبالغة، نعم، بدأ العنف والمفخخات وتقسيم السلطة على أساس الهويات الطائفية بعد ٢٠٠٣م، وقبلها لم توجد مثل هذه الظواهر (حداد، ٢٠٢٤، ص ٢٧).

وهذه الآراء جزء من النقاش المستمر حول الهوية في العراق، التي تعكس التحديات التاريخية والثقافية التي يواجهها المجتمع، وبين هذين الطرفين، تظهر وجهة نظر ثالثة تقترح الاعتراف بالتعددية الهوياتية وفق عمل المؤسسات السياسية، مع الأخذ بالاعتبار جملة من الأمور، منها: لا يمكن اعتبار التمسك بالتمايز الثقافي هو قاعدة اللعبة السياسية، وأن لا تحافظ الجماعة على ذاتيتها الثقافية بينما تعمل على حل ذاتية الجماعة الأخرى، لأنّ هذا الأمر يبني السياسة المحلية على غش متبادل، أي على خدعة تعكس في الواقع الحرب الكامنة في كل صراع سياسي عميق الجذور (غليون، ٢٠١٢، ص ٢٧)، فالطائفية هي سياسة الأقلية مهما كان دينها وعلمها (غليون، ٢٠١٢، ص ٤٠) مع ضرورة تجنب سياسة الكمان التي ينصبها الواحد للآخر والريبة الدائمة بين كل منهما، التي لا تصنع سوى الهلاك، فهذا النمط من العمل يبذل الطاقات وينهك القوى (هنتغتون، ١٩٩٣، ص ٤٠). وإن ولاء الأفراد للجماعات التي ينتمون إليها سواء قوميات أم أديان ومذاهب، مع عدم ولائهم لمؤسسات الدولة يعني انعدام الثقة في تلك

المجتمعات (هنتنغتون، ١٩٩٣، ص ٤١). وهنا لا ينبغي انكار مسألة الولاء للجماعة، لكن ينبغي أن يكون الولاء للدولة هو الأساس.

رابعاً- الإجابة الثالثة/ ضرورة اعادة التفكير بالهوية والمواطنة

إنَّ التحول في فهم الهوية العراقية بعد ٢٠٠٣م يُعد لحظة فاصلة في الدراسات التي تُعنى بالشأن العراقي. هذا التحول نتج عن عدة عوامل، منها تغيّر النظام السياسي، من نظام شمولي إلى نظام يسير نحو التحول الديمقراطي، فضلاً عن تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، وصاحب ذلك الانتقال من فرض الهوية الواحدة إلى الاعتراف بالهويات المتعددة الموجودة داخل العراق. وهذا الأمر يُعد تحدياً كبيراً، بشكل خاص لمن كان مطمئناً لهيمنة هوية واحدة مفروضة عليه، وفي الوقت نفسه، هذا التغيّر في الهوية سبب ارباكاً للأفراد العاديين، إذ وجدوا أنفسهم في بيئة جديدة لم تكن مألوفة لهم من قبل، واعتراف بثقافتهم الخاصة، بمعنى آخر اعتراف بهويتهم الثقافية، مما دفعهم للاحتفاء بها من دون مراعاة هوية الدولة الرئيسية، التي ينبغي أن تكون رئيسة وهوية الجماعات هي الهوية الفرعية، وهذا القول يعني ضرورة إعادة التفكير في الهوية نفسها، وهو ليس بالشأن اليسير، لأنه يحتاج إلى التفكير بأسباب غياب الهوية الرئيسية الجامعة وسيادة الهويات الفرعية .

بعد زوال التوتاليتارية أو نظام الحكم الشمولي في العراق، كانت إحدى أهم القضايا التي ظهرت هي ضرورة تحديد ماهية الهوية العراقية بوصفها أهم القضايا الفكرية والسياسية المرتبطة في بناء الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي وفي الوقت نفسه، هي واحدة من القضايا المهمة التي تشغل الفلسفة السياسية، إذ تتوقف عليها أيضاً مواد الدستور وتحدد مسار بنية الدولة ومؤسساتها، من مبادئ التربية والتعليم، وباختصار إنها ترتبط بجميع ركائز الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة (الجنابي، ٢٠١٢، ص ١٠١).

وإنَّ الملاحظة التي ينبغي اعتمادها منطلقاً في الإجابة عن الهوية الجامعة، هي إنَّ الهوية الوطنية تُمنح ويعاد تشكيلها بصفة دورية على وفق رأي العديد من المهتمين بدراسة هذا الموضوع. لاسيما المعاصرين منهم، مثل بيكو باريك (باريك، ٢٠١٣، ص ٨٠)، إذ لا تنمو الأمم على الاشجار، كما في الطبيعة، بل تنتمي إلى ميدان التنظيم السياسي، والاجتماعي، والثقافي، وهي نتاج عمليات مقصودة لتكوين الدولة وبناء الأمة (عبد الجبار، ٢٠١٨، ص ٣٨).

وفي دراسة للباحث العراقي فخر حداد، توصل إلى القول بأن بداية تشكيل الدولة القومية على وفق دراسته قد أخذت المدة من ١٩١٤-١٩٢٠م إلا أنَّ الوعي الوطني العراقي قد استيقظ في أعقاب: (أ) انهيار الأطر المرجعية القديمة (ب) الحاجة إلى تطوير أفكار جديدة تتجاوز حدود القبيلة أو المدينة، مع ملاحظ إنَّ انهيار السلطة العثمانية، وأسباب أخرى، قد روجت للهوية العراقية، وليس اختراعها أو صناعتها (Haddad, 2012, p.22). مع ملاحظة أنَّ الدولة إذا كانت مفتوحة، ومتوازنة وتداولية، ومرنة، انتقل المجتمع ببسر الى جماعة المواطنين الحديثة.

وان كانت منغلقة، واحتكارية، واستبدادية، تحطمت آليات الاندماج وتفتت المجتمع(عبد الجبار، ٢٠٢١، ص ١٣٩).

وفي سياق البحث عن الهوية، ينبغي ملاحظة إنَّ المائة سنة الماضية في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة، لم يكن فيها اتفاق حقيقي على الهوية الجامعة، سواءً مع من حكم العراق قبل ٢٠٠٣م أم مع من حكم العراق بعد ٢٠٠٣م، مع وجود الاختلاف المائل، إذ إنَّ قبل ٢٠٠٣م لا سيما مع نظام البعث، كانت هناك هوية مفروضة، وما بعد ٢٠٠٣م حدث اعتراف بالتعدد من دون تشكيل هوية جامعة لكل الهويات الفرعية، فالاعتراف بأن الدولة العراقية تحتوي تنوعاً دينياً، وقومياً، ومذهبياً قد شكل تحدياً في كيفية إدارة هذا التنوع وتحقيق التوازن بين الهويات المختلفة داخل إطار وطني، وقد انعكس ذلك على بناء هوية عراقية جامعة التي تحتاج في عملية تشكيلها على فهم أعمق للتنوع الثقافي والاجتماعي في العراق. ومن منظور سياسي-أخلاقي لا ينبغي أن تقوم الهوية الجامعة بقمع الهويات الفرعية المتعددة داخل الدولة، بل يمكن أن تكون متعددة الأبعاد تحترم التنوع الثقافي وتؤسس للتعايش السلمي.

وفي سياق التجارب الدولية، لقد كتب فرنان بروديل عام ١٩٨٦م مؤلفه المعروف (هوية فرنسا) وهو عمل ضخم في ثلاثة مجلدات، يظهر لنا فرنسا كأمة تألفت على امتداد الزمن من خلال تراكم الجغرافية والتاريخ والاقتصاد واللغة المشتركة (البيرن، ٢٠١٧، ص ٣١٠). وعلى الرغم من أن فرنسا وفق النظرية السياسية لفهم الدولة المعاصرة تُصنف بأنها دولة أمة أو دولة قومية كما تُترجم أحياناً إلى العربية، ولها هوية تستند فيها إلى اللغة الفرنسية بشكل أساس كما ذكر بروديل فضلاً عن جغرافية وتاريخ مشترك، إلا أنَّ بندكت اندرسون ذكر إنَّ الهويات القومية هي جماعة سياسية متخيلة، المتخيل القومي يصوغ تمثلاً أسطورياً عن الأمة، فهو يصنع حكاية تغور مصادرها إلى ماضٍ بعيد، وتروي ملحمة قديمة تحفل بالأبطال القوميين وبوقائع مجيدة (اندرسن، ٢٠٠٩، ص ٥٢). ويرى الأنثروبولوجي الانجليزي ارنست جيلنر، في كتابه الأمم والنزعة القومية، إنَّ المدرسة عاملٌ نقل في نشر الهوية القومية، لأنها ضمنت احتكار الثقافة الرسمية(البيرن، ٢٠١٧، ص ٣١١). وبتعبير آخر إنَّ التعليم مهم جداً في تشكيل الهوية، وعلى رأي عبدالله العروي، كل دولة لا تمتلك أيديولوجية تضمن درجة مناسبة من ولاء وإجماع مواطنيها لا محالة إنَّها مهزومة (العروي، ٢٠١١، ص ٢٠٠).

فالأمة روح، وهناك شيان يشكّلان هذه الروح أحدهما الماضي، والآخر هو الحاضر، الأول هو امتلاك قواسم مشتركة لأرث ثري من الذكريات، فيما الآخر هو القبول بالراهن والرغبة في العيش معاً (رينان، ٢٠٢١، ص ٢١). والقومية، قد تكون بناءة وهدامة، فثمة صيغة هدامة للقومية، استندت إلى الاستغلال، وذلك بمنح امتياز لطبقة على طبقة أخرى، أما القومية الايجابية، فتستند إلى الديمقراطية، والتعددية أمر أساس للمجتمع(باشكين، ٢٠١٧، ص ١٣٥-١٣٦).

وتتميل الدول والأمم في العالم المعاصر إلى تزامن عضويتها، فالقومية أدت إلى ظهور دول قومية جديدة وإنَّ روابط إقامة الدولة تؤدي إلى شعور الأمة، ومع ذلك، يظل الاختلاف في الطابع بين الأمة والدولة موجود، فالأمة جماعة، بينما الدولة جمعية، أي أنَّ عضوية الأمة مسألة

عاطفية، ومعتمدة على التجارب والتاريخ المشتركين، في حين أنَّ عضوية الدولة مسألة قانونية (رفائيل، ٢٠٢٠، ص ٧٣).

ويشير مفهوم بناء الدولة في دلالته إلى إيجاد مؤسسات محددة من: أجهزة أمنية، وبيروقراطيات، ووزارات... الخ، وتتجزأ مهامها عبر توظيف العاملين، وتدريب المسؤولين، واعطائهم مناصب، وتزويدهم بميزانيات، وإصدار قوانين تشريعية وأوامر توجيهية، بالمقابل، يتمثل بناء الأمة في خلق إحساس بالهوية الوطنية التي يتجه ولاء الأفراد إليها، هوية تسمو على ولاءاتهم القبلية، أو القروية، أو المناطقية، أو الأثنية (فوكوياما، ٢٠١٦، ص ٢٤٣). ويتطلب بناء الأمة، خلافاً لبناء الدولة، ابتكار رموز معنوية ومجردة مثل التقاليد الوطنية، والشعارات، والذكريات التاريخية، والمرجعيات الثقافية المشتركة، ويمكن للدول خلق الهويات الوطنية عبر سياساتها المتعلقة باللغة، والدين، والتعليم، وتستطيع تأسيسها أيضاً انطلاقاً من القاعدة الثقافية بواسطة الشعراء، والفلاسفة، والزعماء الدينيين، والروائيين، والموسيقيين، وغيرهم من الأفراد الذين لا تربطهم بالسلطة علاقة مباشرة (فوكوياما، ٢٠١٦، ص ٢٤٣).

ويتبين مما سبق إنَّه وإن تم اعتماد قول التعددية في فهم الدولة، إلا إنَّ من الضروري جداً، الإفادة من الدولة الأمة ليس في مجال فرض هوية محددة إنما في أدائها بتشكيل وبناء أمة تحتوي جميع مواطنيها، وفق سياسة تتضمن النقاط الآتية (كميلكا، ٢٠١١، ص ٨٧):

١- وضع سياسة تمنع فرض هوية جماعة في ذاتها على الدولة، أي هيمنة جماعة محددة على تشكيل هوية الدولة.

٢- منع هيمنة لغة واحدة في التعاملات الرسمية. وفي العراق دستورياً، وفي المعاملات الرسمية، قد تم وضع التشريعات التي تسمح باستعمال اللغة العربية واللغة الكردية، فضلاً عن اللغات التركمانية والسريانية في مناطق تواجد متحدثيها.

٣- ضرورة اصلاح التعليم بما يعكس التنوع الثقافي للدولة. في الشأن العراقي، يحتاج المنهاج الدراسي إلى مراجعة مكثفة لبناء مواطن يؤمن بالتنوع الثقافي داخل الدولة.

٤- ضرورة مشاركة جميع الجماعات في صنع القرار والحفاظ على حقوق الأقليات.

٥- أهمية حرية الإعلام بما يضمن حضور التنوع الثقافي.

وهذه النقاط تشير جميعها إلى أهمية إيجاد نظام يعترف بالتنوع الثقافي ويضمن تمثيلاً عادلاً ومشاركة فعالة لجميع المكونات في بناء المجتمع، وهناك نقطة مهمة يمكن اضافتها وهي ضرورة إيجاد مشاريع اقتصادية يرتبط بها جميع المكونات، لاسيما إنَّ البيئة الجغرافية العراقية توفر ذلك، فضلاً عن أنَّ التطور الاقتصادي - عادة - يكون أسرع من التطور السياسي، كذلك من الجدير بالاهتمام دراسة وتبني النماذج الدولية الناجحة في مجال معالجة قضايا التنوع الثقافي، هذه الخطوات يمكن أن تُسهم في خلق بيئة تسمح للأفراد بالعيش كمواطنين متساوين دون خوف من إخفاء هويتهم الثقافية أو التمييز.

ومن الجدير بالذكر، إنَّه إذا كانت هناك هوية مهيمنة يعتقد صنّاع السياسة الرئيسيون أنها يجب أن ترافق الدولة، وتستطيع الحكومة أن تحاول اخضاعها فإنها المواطنة (درايزك، ٢٠١٣،

ص٢٨٧). وإن تعزيز الانتماء للهوية الوطنية مع الاحتفاظ بالهويات الفرعية يمثل ضرورة أساسية ويحتاج إلى توجيه ومساندة من برامج التربية والتعليم، كما يمكن استخدام وسائل الإعلام الحكومية والاحتفاء بالرموز الوطنية لبناء وتقوية هذا الانتماء، مع تأكيد أهمية الاحتفال بالعطى الرسمية والأحداث الوطنية، وهذا الأمر مهم جداً، لأنه يُمكن أن يُعزز الانتماء والولاء للهوية الوطنية، ولعل اختيار العراق ليوم ٣ تشرين الأول من كل عام يوماً وطنياً يأتي ضمن هذا السياق، مع ضرورة الاهتمام به وفق برنامج مدروس لتعزيز المواطنة، وهذا الموضوع يحتاج إلى دراسة دقيقة من أجل إيجاد توازن بين تعزيز الهوية الوطنية واحترام التنوع الثقافي، تشرف عليها مؤسسة حكومية بالإفادة من توظيف مجموعة باحثين وفق اختصاصات مختلفة، وكل حسب مجاله .

وفي الفلسفة السياسية المعاصرة، تمت مناقشة موضوع المواطنة وقضايا التعدد الثقافي وفق مفهوم المواطنة متعددة الثقافات التي تضمنت مطالب المشاركة في المؤسسات العامة والخاصة، وبأساليب تعترف بالهويات المختلفة وتؤكد بها بدلاً من أن تنبذها، من منطلق حماية الأصل الثقافي من خلال التعليم والعرف واللغة والدين، فضلاً عن حماية حقوق الأقليات وأن يكون تعليمهم على وفق لغتهم وثقافتهم وإعادة صياغة المبادئ الدستورية على وفق القول بالتعدد(ناصر، ٢٠٢٠، ص ٧٧) .

خامساً- الإجابة الرابعة/ ضرورة سيادة خطاب ثقافي يؤمن بالتعدد

إن الاشتغال على التنوع الثقافي يرتبط بشكل كبير بثقافة المجتمع نفسه، والتجربة العراقية الاجتماعية على العكس من السياسية، قد احتقت بالتنوع وهناك العديد من القصص المعيشية التي تشير إلى تعايش المنتمين لهويات مختلفة بسلام، لاسيما في المناطق المختلطة التي تمتد من جنوب العراق إلى شماله، لكن هذه التجربة الاجتماعية بحاجة إلى سياسة ثقافية لتنظيمها وفق خطاب ثقافي سائد، ويؤكد أهمية التنوع الثقافي كثروة وموروث تاريخي يُسهم في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وأفضل وسيلة لتنفيذ ذلك هي التعليم والإعلام، فضلاً عن إنشاء مؤسسات تُعزز الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل بين المكونات العراقية، بشكل خاص في المناطق ذات الأغلبية لجماعة واحدة. مع ضرورة دعم الفعاليات والمهرجانات الثقافية التي تعكس التنوع الثقافي وتعزز التماسك بين الجماعات في العراق، ومن الأهمية اعتماد الخطاب الذي يمنع ازدياد الثقافات المختلفة، واتخاذ إجراءات حاسمة لذلك، من خلال إيجاد التشريعات الفعالة لمحاربة الاقصاء والتمييز ومثيري الفتن بين الجماعات .

وإن تنظيم ممارسات الثقافات المتعددة بشكل متحضر يتطلب احترام الاختلاف وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الثقافات(كيمليكا، ٢٠١١، ص١٣٠)، وتشجيع ثقافتين أو أكثر داخل الدولة من أجل تعزيز التنوع الثقافي، وتعزيز فكرة إنَّ الدولة تنتمي لجميع المواطنين (Kymlicka, 2000, p. 17). فالخطاب الثقافي له أهمية في الدول التي تحتوي تنوعاً ثقافياً، وعليه مسؤولية كبيرة في البحث عما يوحد المكونات من خلال استثمار المناسبات الوطنية، مثل

٣ تشرين الأول فضلاً عن ١٠ كانون الأول فلعل هاتين المناسبتين من أكثر الاعياد التي ينبغي للخطاب الثقافي العراقي الاحتفاء بهما من أجل الاحتفاء بهوية عراقية جامعة، فمفهوم الهوية الوطنية يتألف من مجموعة من الرموز الوطنية، مثل العلم والنشيد الوطني والشخصيات التاريخية والأحداث الوطنية التي تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل هذا الخطاب الذي يُعزز الوحدة والانتماء إلى الهوية الوطنية (Sverker, & Lewin, 1996,p.6).

وفي الوقت نفسه، أهمية تضمين الخطاب الثقافي، نقد لسياسة الهوية التي تعتبر جزءاً أساسياً من الحوار العام والنقاش الديمقراطي، فهو يُمكن المجتمع من استكشاف جوانب متعددة للهوية وفهم التحديات والاختلافات التي قد تنشأ من خلال النقد، ويمكن توجيه الانتباه نحو أوجه الاقصاء أو الظلم التي قد تنتج عن السياسات الهويةية، وفهم الاختلافات والتنوع داخل المجتمع، ومعالجة التمييز والتفرقة بين الفئات المختلفة (باريك، ٢٠١٣، ص ٥٤-٥٥) كذلك إنَّ إهمال الهويات الثقافية يؤدي إلى حدوث انحيازات وتمييز في المجتمع، مما يُنتج حرمان بعض الجماعات من حقوقه (Phillips, 2007, p. 11) وعلى الرغم أنَّ في ضمن الخطاب الثقافي لسياسة الهوية تشخيص للتقصير في خطاب الأغلبية تجاه الأقلية، إلا أنَّ مع التجربة العراقية، ينبغي أن يُضاف إليه شكل آخر، هو مراقبة سيادة خطاب الهويات الفرعية على الهوية الجامعة للدولة.

سادساً- الإجابة السادسة/ الحرب على تنظيم داعش الارهابي ودورها في توحيد العراقيين

يرسم أغلب الأفراد صورة عن الحرب، بأنها سبب لدمار الأوطان، وما تعكسه من انهيار للبنين التحية والوقية، وهذه الصورة لا يُمكن إنكارها، لكن هناك صورة أخرى، فمن خلال الحرب يمكن إعادة بناء الوطن والمواطن، وهذا ما حدث في بعض دول العالم الغربي، مثل أميركا بعد الحرب الأهلية وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن عدة دول أخرى، مع تأكيد القول إنَّ المجال هنا ليس للمقارنة بين العراق والتجارب الدولية الأخرى، إنما ما تم ملاحظته في الحرب على داعش وما تلاها من انتصار وتحرير الأرض، قد ساهما في إيجاد بيئة مغايرة عما سبقها لاسيما في البحث عن كل ما يُسهم في الوحدة والتعايش السلمي.

وفلسفياً، لا يمكن أن يُطلق على تجمع سكاني أو مجموعة من الناس اسم الدولة، إلا إذا اتحدوا معاً للدفاع المشترك عن ملكيته بأسرها (إمام، ٢٠٠٧، ص ١٥٧) فالحرب على وفق رأي هيجل عامل مهم في علاقة الفرد بالدولة، لأنها هي التي تجعل الفرد يتحقق من أنَّ وجوده يرتبط بالدولة بشكل أوسع، وعلى الرغم مما تتضمنه الحرب من احتمالات تدمير النظام الاجتماعي القائم، إلا أنَّها تُسهم بتشكيل وعي المواطن الفرد المتضمن فكرة إنَّ عالمه الخاص المتمثل بـ أسرته، وزواجه، وأمواله، وملكته، مرتبط بوجود الدولة نفسها، بتعبير آخر، من خلال الحرب أو تهديداتها يتحقق المواطن على نحو عيني من أن مستقبل عالمه الخاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدولته (إمام، ٢٠٠٧، ص ١٠٤).

ويبين أحد مفكري السياسة بأن للحرب دور مهم في عملية بناء الدولة، لاسيما في جملة الإصلاحات التي تنتج عنها (فوكوياما، ٢٠٠٧، ص ٨٦)، مع إمكانية إعادة بناء الأنظمة الاجتماعية في الدول المهتدة بالحرب وفق توجهات إنتاج التكنولوجيا واستخدامها، فعلى الدول مثلاً أن تتمتع بحجم معين لتقف في وجه جيرانها ومناقسيها مما يخلق عوامل قوية تدفع للوحدة (فوكوياما، ١٩٩٩، ص ٩٥). مع ملاحظة إن العنف وعدم الاستقرار، بشكل عام يرتبط إلى حد كبير بنتائج التغير الاجتماعي السريع والتحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، فضلاً عن التطور البطيء للمؤسسات السياسية (هنتنغتون، ١٩٩٣، ص ١١)، فالحرب لا ينبغي لها أن تستمر أو تتكرر إنما السلام هو الغاية، لكن أحياناً، وفي أحداث مفصلية تسهم في إعادة بناء الدولة أو تشكيلها.

ومن خلال ما تم ذكره، إن على الرغم مما تحمله الذاكرة العراقية من مأساة الحروب، ولاسيما الحروب المعاصرة، إلا أنه يمكن استثمار الحرب على تنظيم داعش الإرهابي بوصفها شكلاً من أشكال توحيد المكونات العراقية وتشكيل مواطن عراقي يؤمن بالآخر ويؤمن بأن العراق دولة واحدة لجميع ابنائه من المكونات كافة، لأن الجميع قد اشتركوا بمحاربة الإرهاب، والجميع قد عانى منه، فضحايا التنظيمات الارهابية قد توزعوا من جنوب العراق إلى شماله ومن شرقه إلى غربه، ولم يستثنى أتباع دين أو قومية أو مذهب من استهداف الارهاب، لهذا توحدها تحت مفهوم وعنوان واحد هو العراق، وتصدوا للارهابيين وحرروا أرضهم وربما الدخول في تفاصيل الموضوع تُغييب العديد صور الوحدة العراقية في المدة من ٢٠١٤-٢٠١٧م، وهذا الأمر له من الأهمية في توظيفه من أجل بناء هوية عراقية جامعة.

الخاتمة:

في الدولة العراقية المعاصرة، إن الاشتغالات المعرفية التي اهتمت بالهوية قليلة جداً، وربما هذا الأمر يحتاج إلى دراسة خاصة، مما أثر على الممارسة السياسية، التي أغلبها كان متأثراً بتجارب دول أخرى دون مراعاة الخصوصية العراقية، فقبل ٢٠٠٣م بشكل عام اعتمدت تجربة الدولة الأمة أو القومية وتم فرضها من دون النظر إلى واقع الدولة الذي يحتوي تنوعاً ثقافياً، وبعد ٢٠٠٣م تم الاعتراف بوجود التنوع الثقافي المتمثل بالمكونات أو الجماعات المتعددة، من دون النظر إلى أهمية تشكيل هوية جامعة لكل العراقيين.

لقد اشتغل البحث في ثناياه على موضوع الدولة المصطنعة التي وجدها الباحث إنها وصفت لتبرير الانقسام العراقي الذي يظهر أحياناً للمشهد كنتيجة للسياسات المتبعة من الحكومات والنظم السياسية التي حكمت العراق سواء مع نظام البعث الذي اعتمد سياسة الاقصاء وبتعبير آخر جعل من الدولة فوق الأمة، أو ما بعد ٢٠٠٣، السياسات التي جعلت من الأمة فوق الدولة. وفي المقابل نجد إن المجتمع بأغليبيتهم يدركون مكانة الانتماء للعراق، وإنما حاجتهم إلى برامج تسهم في تعزيز الهوية الجامعة مع المحافظة على الهويات الفرعية التي اعترف دستور سنة ٢٠٠٥م في مادته الثالثة، إذ ليس هناك خيار ثالث أما العودة الى ما قبل ٢٠٠٣م وعدم الاعتراف بالهويات

الفرعية أو الايمان في الهويات الفرعية في ظل هوية عراقية جامعة، وهنا يأتي دور النخب بالتعاون مع الحكومة في صناعة خطاب ثقافي يؤمن بالتنوع الثقافي ويزدري أي اقضاء للآخر، واستثمار كل ما يساعد على تعزيز الروح الوطنية، مع ملاحظة إن البحث قد تحرك وفق سياق فلسفة السياسة، وبالتأكيد هناك موضوعات أخرى هي من مسؤولية تخصصات تتوفر لها إمكانية الدخول في تفصيلات الموضوع .

وإن طبيعة الفلسفة بشكل عام لا تُقدم اجابات تفصيلية بقدر ما تسهم بتنظيم عملية التفكير المتعلق بالموضوع، والقول بالتعدد يأتي في ضمن الفلسفة السياسية المعاصرة، إلا إن ذلك له سياقاته التي انتجته، وحينما تُنقل النتائج فقط من دون مراعاة السياقات المُنتجة، ستكون النتيجة مشوهة، وعلى وفق هذا الأساس يمكن تقديم بعض التوصيات المرتبطة بالموضوع، على وفق الآتي :

- ١- ينبغي مراعاة التغيرات الثقافية والاجتماعية المختلفة بين الدول، إذ إنَّها يمكن أن تؤثر على تطبيق النظريات والنماذج، بمعنى آخر إن هناك نظم سياسية نجحت في دول ليست بالضرورة ستنجح في دول أخرى .
- ٢- إنَّ القيم الثقافية المحلية تؤثر على تطبيقات النماذج الجديدة، أي إنَّ الانتقال من المطابقة إلى الاختلاف يحتاج إلى مرحلة تحول ولا تتم بشكل مفاجئ .
- ٣- إنَّ الاختلافات في البنية الاقتصادية بين الدول، لها حضور في تشكيل هوية جامعة، إذ يُمكن للاقتصاد أن يكون ركيزة أساسية في صناعة هوية جامعة تُوحد جميع المكونات وفق مصالح اقتصادية مشتركة .
- ٤- تعتبر السياسة الحكومية في تشكيل الهوية الوطنية الجامعة مهمة جداً، فهي تؤدي دوراً في توجيه وتنظيم الهويات الفرعية داخل إطار هوية الجامعة، ومن أهم وسائل الحكومة في ذلك التربية والتعليم ووسائل الإعلام، فمن خلال التعليم يمكن للحكومة توجيه التفكير وبناء الوعي الوطني بين الشباب وتعزيز القيم والمفاهيم التي تدعم الهوية الجامعة، وهذا الأمر ينطبق على وسائل الإعلام أيضاً، فالتعليم ووسائل الإعلام يمكن أن يكونا أدوات فعالة لتعزيز الوحدة الوطنية وتقبل التنوع، ولكن تحقيق التوازن بين الهوية الرئيسية والجامعة في المقابل من الهويات الفرعية يبقى تحدياً يتطلب التعامل بحذر وتفهم للتنوع الثقافي والاجتماعي .

المصادر:

- ١- ارسطو (٢٠٠٩). السياسة, ترجمة احمد لطفي السيد, منشورات الجمل, بغداد-بيروت.
- ٢- إمام, عبد الفتاح إمام (٢٠٠٧). دراسات في الفلسفة السياسية عند هيجل, دار التنوير, بيروت .
- ٣- اندرسن, بندكت (٢٠٠٩). الجماعات المتخيلة, ترجمة ثائر ديب, تقديم عزمي بشارة, بيروت, ط أولى .
- ٤- باشكين, اوريت (٢٠١٧). الديمقراطية العراقية ورؤية عبد الفتاح ابراهيم الديمقراطية, ضمن كتاب صراع الهويات في العراق, ترجمة مصطفى نعمان أحمد, دار ميزوتامبيا, بغداد, ط أولى .
- ٥- باريك, بيكو (٢٠١٣). سياسة جديدة للهوية (المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل), ترجمة حسن محمد فتحي, المركز القومي للترجمة, القاهرة, ط أولى .
- ٦- برينن, جيسون (٢٠١٩). مقدمة في الفلسفة السياسية, ترجمة علي الحارس, مركز الرافدين للحوار, العراق, ط أولى .
- ٧- البيرن, كاترين (٢٠١٧). وجان كلود روانو بوربالان, الهوية والهويات (الفرد, الزمرة, المجتمع), ترجمة الدكتور اياس حسن, دار الفرقد, دمشق, ط أولى .
- ٨- درايزك, جون س., وباتريك دنفلي (٢٠١٣). نظريات الدولة الديمقراطية, ترجمة هاشم أحمد محمد, المركز القومي للترجمة, القاهرة, ط أولى .
- ٩- حداد, فنز (٢٠٢٤). الثقافة الجديدة تحاور الدكتور فنز حداد, أجرى الحوار زهير الجزائري وسوران قحطان, مجلة الثقافة الجديدة, العدد ٤٤٢, كانون الثاني .
- ١٠- الحيدري, ابراهيم (٢٠١٩). الشخصية العراقية (مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية), دار ومكتبة عدنان, بغداد, ط أولى .
- ١١- دوج, توبي, إختراع العراق (٢٠٠٨). ترجمة عادل العامل, بيت الحكمة, بغداد, ط أولى .
- ١٢- رفايل, ديفيد. د. (٢٠٢٠). إشكالات الفلسفة السياسية, ترجمة عمر فتحي, دار الرافدين, بيروت, ط أولى.
- ١٣- رينان, ارنست (٢٠٢١). ما الأمة؟ , ضمن كتاب أمة لا اسم لها, ترجمة نادر كاظم, دار الشؤون الثقافية, بغداد .
- ١٤- ستانسفيلد, جاريث (٢٠٠٩). العراق – الشعب و التاريخ والسياسة - , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الإمارات, ط أولى .

- ١٥- عبد الجبار, فالج (٢٠١٨). صراع الأمة والدولة , ضمن كتاب الصراع المذهبي (فصول في المفهوم والتاريخ), تحرير وتقديم حسن ناظم وايد العنبر, كرسي اليونسكو للحوار-جامعة الكوفة , العراق, ط أولى .
- ١٦- عبد الجبار, فالج (٢٠٢١). كتاب اللادولة, ترجمة حسني زينة, تحرير ومراجعة حسن ناظم وعلي حاكم صالح, الجامعة الأميركية في بغداد, ط أولى .
- ١٧- العروي, عبدالله (٢٠١١). مفهوم الدولة, المركز الثقافي العربي, بيروت, ط تاسعة .
- ١٨- غليون, برهان (٢٠١٢). المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ط ثالثة .
- ١٩- غيتون, جان (١٩٨٥). الفكر والحرب, ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم الديري, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ط ثانية .
- ٢٠- فوكوياما, فرنسيس (١٩٩٩). نهاية التاريخ والإنسان الأخير, ترجمة فؤاد شاهين و آخرون, مراجعة مطاع صفدي , مركز الإنماء القومي, بيروت.
- ٢١- فوكوياما, فرنسيس (٢٠٠٧). بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين), ترجمة مجاب الإمام, العيبكان, السعودية.
- ٢٢- فوكوياما, فرانسيس (٢٠١٦). النظام السياسي والانحطاط السياسي (من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية) ج ٢, ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام, منتدى العلاقات العربية والدولية, قطر .
- ٢٣- كرمناج, شيركو (٢٠١٧). صدام الهويات في العراق, ضمن كتاب (صراع الهويات في العراق), ترجمة مصطفى نعمان أحمد, دار ميزوتامبيا, بغداد, ط أولى.
- ٢٤- الكعبي, نصير (٢٠١٨). مسمى العراق وتخومه في المدونات البهلوية-الساسانية (دراسة في التاريخ الثقافي والايديولوجي للمفهوم), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة-بيروت, ط أولى .
- ٢٥- كيمليكا, ويل (٢٠١١). أوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ترجمة امام عبد الفتاح امام, عالم المعرفة, الكويت, عدد ٣٧٧, ط أولى .
- ٢٦- الجنابي, ميثم (٢٠١٢). فلسفة الهوية الوطنية (العراقية), مكتبة عدنان, بغداد, ط أولى.
- ٢٧- ناصر, قيس (٢٠٢٠). الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرين (مقدمة قصير عن الفلسفة الكندية), دار الرافدين, بيروت, ط أولى .
- ٢٨- هنتغتون, صموئيل (١٩٩٣). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة, ترجمة سمية فلو عبود, دار الساقى, بيروت, ط أولى .
- ٢٩- هيجل, فريدريك (٢٠٠٧). أصول فلسفة الحق, ترجمة امام عبد الفتاح امام, دار التنوير, بيروت, ط ثالثة .
- ٣٠- هيوود, اندرو (٢٠١٣). النظرية السياسية مقدمة, ترجمة لبنى الريدي, المركز القومي للترجمة, القاهرة, ط أولى .

المصادر باللغة الانجليزية:

- 31- Sverker, Gustavsson & Leif Lewin(1996). (editors) ,The Future of the Nation State, Routledge, London, First published.
- 32- Haddad, Fanar(2012). Political awakenings in an artificial state: Iraq, 1914–20, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 6, Number 1.
- 33- Haddad, Fanar(2017). Sectarian Relations Befor Sectarianization in Pre -2003 Iraq, Published in Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East, eds. Nader Hashemi and Danny Postel (London: Hurst & Co./New York: Oxford University Press.
- 34- Kymlicka, Will(2000). Modernity and National Identity, in Ethnic Challenges to the Modern Nation State, Edited by Shlomo Ben-Ami & Others, Macmilan Press LTd, UK, First published.
- 35- Phillips, Anne(2007). Multiculturalism without Culture, Princeton University Press, USA.
- 36- Voller, Yaniv(2017). Identity and the Ba‘th Regime’s Campaign against Kurdish Rebels in Northern Iraq, Middle East Journal, VOL.71, NO. 3, Summer.

ترجمة مصادر البحث إلى الانجليزية:

- 1- Aristotle (2009). Politics, translated by Ahmed Lutfi Al-Sayyid, Al-Jamal Publications, Baghdad-Beirut.
- 2- Imam, Abd Al -Fattah Imam (2007). Studies in Hegel's Political Philosophy, Dar Al-Tanweer, Beirut.
- 3- Anderson, Benedict (2009). Imaginary Communities, Translated into Arabic by Thaer Deeb, presented by Azmi Bishara, Beirut, First Edition.
- 4- Bashkin, Orit (2017). Iraqi Democracy and Abd Al Fattah Ibrahim’s democratic vision, in the book The Conflict of Identities in Iraq, translated by Mustafa Noman Ahmed, Dar Mesotambia, Baghdad, First Edition.



- 5- Parekh, Bhikhu (2013). A New Politics of Identity (Political Principles for a World of Interdependence), translated by Hassan Muhammad Fathi, National Center for Translation, Cairo, First Edition.
- 6- Brennen, Jason (2019). Introduction to Political Philosophy, Translated by Ali Al-Haris, Al-Rafidain Center for Dialogue, Iraq, First Edition.
- 7- Alber, Catherine (2017). Jean-Claude Rouano Bourbalan, Identity and Identities (the individual, the group, the society), Translated into Arabic by Dr. Ayas Hassan, Dar Al-Farqad, Damascus, First Edition.
- 8- Dryzek, John S., and Patrick Dunfly (2013). Theories of the Democratic State, translated into Arabic by Hashim Ahmed Muhammad, National Center for Translation, Cairo, First Edition.
- 9- Haddad, Fanar (2024). New Culture interviews Dr. Fener Haddad, conducted by Zuhair Al-Jazairi and Soran Qahtan, New Culture Magazine, Issue 442, January.
- 10- Al-Haidari, Ibrahim (2019). The Iraqi Personality (The Post-Fall Stage and Personality Deformities), Adnan House and Library, Baghdad, First Edition.
- 11- Dodg, Toby, The Invention of Iraq (2008). Translated by Adel Al-Amel, House of Wisdom, Baghdad, First Edition.
- 12- Raphael, David. Dr.. (2020). Problems of Political Philosophy, translated by Omar Fathi, Dar Al-Rafidain, Beirut, First Edition.
- 13- Renan, Ernest (2021). What is a nation? , within the book A Nation That Has No Name, translated by Nader Kazem, House of Cultural Affairs, Baghdad.
- 14- Stansfield, Gareth (2009). Iraq - People, History and Politics -, Emirates Center for Strategic Studies and Research, UAE, First Edition.
- 15- Abdul-Jabbar, Faleh (2018). The Conflict of the Nation and the State, within the book Sectarian Conflict (Chapters on Concept and History), edited and presented by Hassan Nazim and Iyad Al-



- Anbar, UNESCO Chair for Dialogue - University of Kufa, Iraq, first edition.
- 16- Abdul-Jabbar, Faleh (2021). The Book of No State, translated by Hosni Zeina, edited and reviewed by Hassan Nazim and Ali Hakim Saleh, American University of Baghdad, first edition.
- 17- Al-Arawi, Abdullah (2011). The Concept of the State, Arab Cultural Center, Beirut, Ninth Edition.
- 18- Ghalioun, Burhan (2012). The sectarian issue and the problem of minorities, Arab Center for Research and Policy Studies, third edition.
- 19- Guyton, Jean (1985). Thought and War, translated by Al-Haitham Al-Ayoubi and Akram Al-Diri, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, second edition.
- 20- Fukuyama, Francis (1999). The End of History and the Last Man, translated by Fouad Shaheen and others, reviewed by Mataa Safadi, National Development Center, Beirut.
- 21- Fukuyama, Francis (2007). Building the State (The World Order and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century), translated by Mujab Al-Imam, Al-Obaikan, Saudi Arabia.
- 22- Fukuyama, Francis (2016). The Political System and Political Decline (From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy), Part 2, translated by Al-Imam and Mujab Al-Imam, Forum for Arab and International Relations, Qatar.
- 23- Karamanj, Sherko (2017). The Clash of Identities in Iraq, within the book (The Clash of Identities in Iraq), translated by Mustafa Noman Ahmed, Mesotambia House, Baghdad, first edition.
- 24- Al-Kaabi, Nasir (2018). The naming of Iraq and its borders Regions in Sasanian Middle Persian Texts: (a study in the cultural and ideological history), Arab Center for Research and Policy Studies, Doha-Beirut, First Edition.

- 25- Kymlicka, Will (2011). Multicultural Odysseys, First Part, translated by Imam Abd Al Fattah Imam, The World of Knowledge, Kuwait, No. 377, First Edition.
- 26- Al-Janabi, Maitham (2012). The Philosophy of National Identity (Iraqi), Adnan Library, Baghdad, First Edition.
- 27- Nasir, Qais (2020). Philosophy at the beginning of the twenty-first century (a short introduction to Canadian philosophy), Dar Al-Rafidain, Beirut, First Edition.
- 28- Huntington, Samuel (1993). The Political System for Changing Societies, translated by Somaya Fulu Abboud, Dar Al-Saqi, Beirut, First Edition.
- 29- Hegel, Frederick (2007). The Origins of the Philosophy of Right, translated into Arabic by Imam Abdel Fattah Imam, Dar Al-Tanweer, Beirut, third edition.
- 30- Heywood, Andrew (2013). Introduction to Contemporary Political Theory, translated by Lubna Al-Ridi, National Center for Translation, Cairo, first edition.

